المملكة المغربية

تقرير
الـــتنمية البشرية
2005

النساء
وديناميات التنمية

يناير 2006

المملكة المغربية

تقرير
التنمية البشرية
2005

النساء
وديناميات التنمية

يناير 2006

خـــلاصة

يستقر دليل التنمية البشرية في المغرب، حسب تقديرات المندوبية السامية للتخطيط، في 0,642 سنة 2004. وتؤكد هذه النتيجة حدوث تحسن مستمر لهذا الدليل منذ سنة 1975. ومن حيث المقارنة الدولية، تدل معطيات التقرير العالمي للتنمية البشرية لسنة 2005[1] المتعلقة بسنة 2003 على أن دليل التنمية البشرية للمغرب بالنسبة لهذه السنة بلغ (0,631) ويقل بحوالي 10% بالنسبة لمتوسط البلدان السائرة في طريق النمو (0,694) وب 14,8% بالنسبة للمتوسط العالمي (0,741). وبالرغم من التقدم الحاصل في هذا المجال، فإن المرتبة العالمية للمغرب لم تتغير بشكل ملموس. ويعزى ذلك، ليس فقط للعجز الاجتماعي المستمر، ولكن أيضا للتقدم الذي تحققه البلدان المتأخرة الأخرى بنفس الوتيرة التي يتقدم بها المغرب. فالفرق بين إجمالي الداخلي الفردي وناتج البلدان النامية قد انتقل من 250 دولار للفرد (معادل القدرة الشرائية PPA) في سنة 2001 إلى 355 دولار للفرد (معادل القدرة الشرائية PPA) في سنة 2003.

وبالمقابل، فإن هذه المعاينة الخاصة بتواضع تطور إجمالي الناتج الداخلي للمغرب، لا يجب أن تحجب عنا الجهود التي بذلها المغرب في الميادين غير الاقتصادية، لاسيما في مجال الخدمات الاجتماعية والحقل السياسي وبالنسبة لحقوق الإنسان.

إن المؤشرات الخاصة بالعجز المتوقع عند الولادة وبالتمدرس والأمية قد عرفت بالتأكيد تطورا ملائما خلال السنوات الأخيرة، ولكن لازال ما يجب بذله في هذا المجال كثيرا، فالفوارق في مجال التنمية البشرية لاتزال كبيرة وتهم بالخصوص الفئات غير المحظوظة. وبسبب هذه الوضعية، كان نمو دليل التنمية البشرية بين 1999 و 2004 أكثر ارتفاعا بين هذه الفئات في الوسط القروي بصفة خاصة ولدى النساء بصفة عامة. بالفعل فقد تزايد دليل التنمية البشرية في المتوسط ب 1,40% سنويا في الوسط القروي مقابل 0,80% في الوسط الحضري. وكان هذا التزايد أكثر ارتفاعا بين النساء (0,89%) وبين الرجال (0,46%) على حد سواء، ولكنه أكثر ارتفاعا لدى النساء الحضريات (0,46%) على حد سواء، ولكنه أكثر ارتفاعا لدى النساء الحضريات (2,63%) بالمقارنة مع النساء القرويات (1,88%). وتدل هذه المعطيات على الاتجاه نحو الانخفاض الملحوظ للفوارق البشرية.

وفضلا عن هذه المؤشرات التي تكشف عن حدوث تطور ملحوظ، فإن دراسة مكونات التنمية البشرية بالمغرب لسنة 2005 تدل على حصيلة متباينة. فإننا نلاحظ أولا حدوث تقدم غير قابل للجذل بصفة عامة.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 2005

فإن عملية توطيد دولة الحق والقانون، التي حظيت بتحليل مستفيض في التقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة 2003، قد تم تدعيمها بشكل ملموس. وفي هذا السياق عرفت وضعية المرأة تحسنا جوهريا خاصة بعد إصدار مدونة الأسرة التي أرست أسس منظومة عائلية أكثر عدالة. وتدل المؤشرات على أن الولوج للخدمات الصحية والخدمات التعليمية، لاسيما بالنسبة للشابات في تحسن مستمر، ولوأنها لاتزال بطيئة مقارنة مع البلدان المماثلة. وفي نفس الاتجاه، فإن الولوج للمرافق الاجتماعية من ماء وكهرباء وطرق قروية تتحسن كذلك خاصة في المناطق القروية.

وكما يجب تكثيف الجهود بالنسبة لأوراش التأهيل الاجتماعي ومحاربة الفقر والتهميش، وذلك في إطار إنجاز المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس في شهر ماي 2005، حيث تشكل هذه المبادرة قطيعة أساسية لامتصاص الخصاص في المجال الاجتماعي. وبصفة عامة، فإن التقدم المنجز والمبادرات الاستراتيجية المتوقعة في هذا الميدان، تمكن من التكهن بتحقيق تسريع حاسم للتنمية البشرية في المغرب في السنوات القادمة.

وتظل هذه الإمكانية مهددة في نفس الوقت باستمرارية وجود عدة مشاكل التي يمكن أن تكبح جماح التطور الحالي المؤدى إلى تنمية بشرية مستدامة. وبدون شك يعد الفقر أهم هذه المشاكل التي تمس في أغلب الأحيان السكان القرويين والسكان المقيمين في المناطق المحيطة بالمدن، ولاسيما حيث ينتشر السكن غير اللائق وغير الصحي. وينضاف الفقر إلى البطالة التي تمس الوسط الحضري، وبصفة خاصة الشباب غير المتعلم وحاملي الشهادات من الجنسين وكذلك الشابات. وإذا كان من المؤكد أن هذا الفقر وهذه البطالة هما من نتاج عدم تكافأ الفرص للاستفادة من التنمية، فهو أيضا حصيلة نمو اقتصادي غير كاف حيث يميل معدل هذا النمو إلى الركود منذ عدة سنوات. ويعد الفقر والبطالة كذلك حصيلة النتائج الضعيفة للنظام الاقتصادي الذي يعاني من صعوبة التأقلم مع متطلبات التنافسية التي أصبحت ضرورية لمواكبة الانفتاح المتزايد بالنسبة للسوق الخارجي. وتطرح هذه الظواهر تساؤلات حول آليات الإنتاج وإعادة توزيع الثروات. وتؤكد هذه المعاينة على ضرورة وضع التنمية البشرية في صلب الاستراتيجيات والسياسات التنموية، مع منح الامتياز لاختيارات ملائمة في مجال توسيع أسس النمو الاقتصادي والعمل على توزيع عادل للثروات.

وتشكل الحكامة السيئة إعاقة لفعالية البرامج الاجتماعية البشرية. وهي تعني كذلك الخضوع إلى المؤسسات واحترام ممارسات وقواعد عادلة تطبق على الجميع،

واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واستجابة السياسات الاقتصادية والاجتماعية إلى حاجيات وتطلعات الأفراد، ومساهمة المواطنين في اتخاذ قرارات تهم ظروف حياتهم وذلك بأسلوب ديموقراطي وبدون تمييز. كما تعني الحكامة تمكين المواطن من محاسبة "صانعي القرارات[2]". وفي هذا الاتجاه، تم تحقيق تقدم ملموس حيث شرعت الدولة بالظهور بمظهر جديد أمام المواطنين في إطار التصور الجديد للسلطة التي دعى إليه صاحب الجلالة محمد السادس. غير أنه لا يجب التقليل من أهمية مقاومة بعض المرافق الإدارية لهذا المفهوم. وبالنتيجة، في غياب قواعد واضحة وجلية، يمكن أن تعاني الحكامة من معيقات على جميع الأصعدة المركزية والجهوية والمحلية.

إن مشاكل الحكامة تتوقف أيضا على مدى انسجام اللامركزية وعلى سياسات القرب. بالفعل فإن اللامركزية الفعلية للموارد البشرية والمادية بالإضافة إلى تحويل سلطة اتخاذ القرار، تعد شرطا ضروريا لإنجاح عملية اللامركزية. فهي تستلزم بصفة خاصة التقوية المستمرة لدورة المنتخبين المحليين والمجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، تستوجب مسألة اللامركزية استحضار البعد الترابي للتنمية وتأمين نتائج السياسات والبرامج اللامركزية.

ويتمثل المشكل المطروح على الصعيد الجهوي والمحلي والإقليمي في السياسات المعتمدة من أجل الدفع بالتنمية الجهوية المندمجة وتخفيف الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الجهوية. أما على صعيد الجماعات والمجموعات القروية، فإن التحدي يكمن في تعزيز مقاربة المشاركة والشراكة، حيث تبين الأمثلة المتعددة نجاعتها وآثارها على تعلم الديمقراطية وإنجاز تنمية محلية مبنية على تأمين الحاجيات الأساسية.

وتستند التنمية البشرية العادلة أساسا على تكافؤ الفرص بالنسبة للمواطنين ولاسيما بين الرجال والنساء. ورغم التقدم الملحوظ الذي تحقق بهذا الصدد، فإن القيام بتحولات هامة لازالت ضرورية من أجل التخفيف من التباينات التي غالبا ما تزال تجعل من النساء مواطنات من الدرجة الثانية. وتبدو هذه التباينات في الولوج للشغل، وفي مناصب تحمل المسؤولية وفي المشاركة في الحياة السياسية وكذا في عالم الشغل. فهي نتيجة للمواقف الاجتماعية والتصرفات المرتبطة بمخلفات النماذج الثقافية المتجاوزة بخصوص العلاقات بين الجنسين. ومن هنا، فإن تعبئة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين المتمثلة في الدولة ومرافقها والأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، يجب أن تتكاثف من أجل التسريع بتغيير هذه القيم الاجتماعية

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002 : ص :51

المتقادمة من أجل العمل على إرساء قيم كثر حداثة وديمقراطية ومواطنة.

ولا يزال يكتسي الخصاص في ميدان التعليم والتكوين من جهته أهمية بالغة ويتجلى ذلك في محو الأمية والجودة. وبوصفهما أصل التحديات المستقبلية، فإن مضاعفتهما يشكل خطورة أكبر. ويواجه الشباب الذي يلج سوق العمل والشباب الذي لا يزال في طور التكوين، صعوبات كبيرة ناجمة عن عدم ملائمة التكوين الملقن مع التشغيل.

ويتم الشعور بهذه المعضلة لحظة دخول المغرب للعولمة حيث يواجه تحديات التنافسية. وبهذا الصدد، تدل آفاق التنمية في العالم على هيمنة اقتصاد المعرفة الذي يتطلب تخصصات دقيقة تخضع لمقتضيات التكوين المستمر طيلة الحياة العملية.

إن تعديل الاتجاهات السلبية في ميدان التعليم والولوج للمعرفة هي نتيجة حاسمة بالنسبة للمغرب.

وهنا يشكل الرأسمال البشري الذي يمثله هؤلاء الشباب إحدى الموارد الأساسية للبلاد، لذا يجب تهيئة هذه الموارد لإنتاج الثروات لاسيما ونحن نعيش في عالم يتسم بتحولات متسارعة. إن التكوين الذي يتلقاه غالبية شباب اليوم، والذي لم يمنحهم المؤهلات الضرورية، هو في تباين كبير مع تطلعاتهم. وهذه التطلعات تتزايد بشكل كبير كلما تطور الشباب في بيئة منفتحة على الخارج، بفضل وسائل التواصل ولاسيما التقنيات الجديدة للإعلام. حيث جذريا عن نظرائهم المهمشين، مما ينمي الإحساس بالحرمان والظلم لديهم، ويولد شتى أنواع الانزلاقات والانحرافات. لذا فالمغرب مطالب بتهيئة هؤلاء الشباب من أجل إنتاج الثروات في عالم يعرف تغيرات سريعة، كما أنه مطالب بالاستجابة لطموحاتهم المشروعة في أفق اندماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

أليس هناك اليوم أسبقية أكبر من تعبئة استثنائية لكافة الإمكانيات قصد تثمين رأس المال البشري للشباب. وإن ما يمكن القيام به في هذا المحتوى، هو بدون شك مفتاح التنمية البشرية، وهو مفتاح النمو القادر على خلق فرص عمل جديدة. لذا فإن التقدم في مجال التنمية البشرية في المغرب يتوقف، في النهاية على جميع الإصلاحات التي يمكن مضاعفتها داخل المجتمع، فهو إذن لا يتوقف على الإرادة السياسية فحسب ولكن أيضا على تعبئة الموارد وعلى مبادرات جميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.